



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١ أكتوبر ٢٠٠٥

ميليس يعود إلى بيروت اليوم لإعداد تقريره النهائي في جريمة اغتيال الحريري

مجلس الوزراء يناقش بعد غد نتائج الحوار اللبناني - الفلسطيني
السنيرة: الموقف اللبناني من السلاح الفلسطيني
خارج المخيمات لا علاقة له بالقرار 1559

بيروت - من فتحي محمود:

يعود إلى بيروت اليوم رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس، تمهيدا لإعداد التقرير النهائي في جريمة اغتيال رفيق الحريري، الذي سيعلنه يوم 21 أكتوبر الحالي، في الوقت الذي يناقش فيه مجلس الوزراء اللبناني في اجتماعه بعد غد، نتائج الحوار اللبناني - الفلسطيني، حول الأوضاع الأمنية للمخيمات والأسلحة الموجودة خارجها، بينما يعقد مجلس النواب جلسة خاصة غدا لبحث الاسئلة والاستجوابات المقدمة للحكومة حول الوضع الأمني في البلاد.

وأعلن فؤاد السنيورة رئيس الحكومة، ان الموقف اللبناني من السلاح الفلسطيني خارج المخيمات لا علاقة له بالقرار 1559، ودعونا لا نخلط الأمور ونبني على ذلك استنتاجات خاطئة، فهذا موقف لبناني واضح وبالتالي اتخذناه بمعزل عما له علاقة بهذا القرار الدولي.

وأوضح أن من أهم الأمور التي تم بحثها والتوافق عليها، هي اننا نريد ان نصل إلى النتائج المبتغاة عن طريق الحوار والتفاهم، لاسيما أننا نعيش سويا والفلسطينيين هم ضيوف في لبنان إلى ان تتسنى لهم العودة إلى ديارهم، ونحن حريصون على ان تكون العلاقة بيننا جيدة وان نحقق الاهداف التي يتوخاها من جهة الشعب اللبناني في تعزيز سيادته على ارضه، وواجبات الحكومة في ان تؤمن الامن لجميع اللبنانيين وكذلك للقاطنين في لبنان، وان تأخذ في الاعتبار الأوضاع والظروف الخاصة بالوجود الفلسطيني حاليا في لبنان.

وشدد على ضرورة تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح داخل المخيمات وضبطه، بينما الوجود المسلح خارج المخيمات، نعتقد ان ليس هناك من حاجة إليه اطلاقا ويجب انهاءه ضمن عملية الحوار التي نخوضها مع هذه الفصائل.

من جانبه، أكد وزير الخارجية فوزي صلوخ، ان الحوار الذي جري مع ممثلي الفصائل الفلسطينية ساعد في انفراج الوضع في ما يتعلق بقضية

سلاح المخيمات داخلها وخارجها, وقال ان استمرار الحوار يؤدي الي مزيد من التفهم والتفاهم وصفاء العلاقات, وعلينا جميعا ان نتفهم دقة الوضع حاليا وان اي خلاف بين السلطة اللبنانية والفصائل الفلسطينية لن يفيد منه الا العدو الاسرائيلي, ولسنا بحاجة الي تقديم مكافأة للعدو.

واضاف ان السلاح خارج المخيمات لا فائدة منه, ولن يخدم القضية الفلسطينية بشيء وليس مسموحا به, والسلاح داخل المخيمات يجب ان يكون منضبطا, وان امن المخيمات وسكانها هو من امن لبنان واللبنانيين, لذلك فان هذا الأمن هو من مسئوليات السلطة اللبنانية, وارجو ان يصار عاجلا الي حل القضية الفلسطينية التي هي جوهر المشكلات في منطقة الشرق الاوسط, فعند ذلك تنتفي الحاجة للسلاح الفلسطيني في لبنان داخل المخيمات.

وحول العلاقات الدبلوماسية مع الفلسطينيين, قال صلوخ ان مثل هذا العدد من اخواننا الفلسطينيين يتطلب ايجاد آلية لتنظيم علاقاتهم مع الادارات اللبنانية, من حقوق مدنية وقضايا أمنية وغير ذلك مما له علاقة بالوجود الفلسطيني في لبنان, وقد تطرق الي هذا الموضوع مع السلطة اللبنانية عدد من الوزراء الفلسطينيين الذين زاروا لبنان, كذلك أثار هذا الموضوع مجددا ممثلو الفصائل الفلسطينية في اجتماعاتهم مع السنيورة, كما طالب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بإنشاء بعثة دبلوماسية فلسطينية في لبنان.

في الوقت نفسه, أعربت اوساط دبلوماسية أوروبية عن ارتياحها لاطلاق الحوار اللبناني - الفلسطيني, حول السلاح داخل المخيمات وخارجها, والخطوات المرتقبة في شأن تحسين الظروف المعيشية والانسانية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات.

واشارت هذه الاوساط الي ان الحوار الشامل بين الطرفين في اطار معادلة رفض البؤر الأمنية ورفض بؤر البؤس علي السواء, يمكن من خلاله مقاربة الموضوع سياسيا وامنيا واجتماعيا, خاصة انه من اصل نحو 400 ألف لاجيء فلسطيني في لبنان, هناك 150 ألفا باتوا الآن خارج لبنان, حيث وجدوا فرصا للعمل ومناخا من الاستقرار المعقول, لكنهم لا يزالون يحتفظون بجواز السفر اللبناني الخاص بوضعهم الذي يمنحهم السماح بالدخول الي الاراضي اللبنانية والخروج منها.

وتقول الاوساط الاوروبية, ان علي لبنان الاستفادة من المشاريع الدولية التي تطرح عبر القنوات الدبلوماسية والتي تمول برامج التدريب المهني للاجئين وتساعد في ايجاد فرص عمل لهم, وبالتالي علي لبنان ان يبادر الي طلب ما تخصصه الدول في هذا الاتجاه.